بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj.v19i1.2959
ISSN: 5361-1858
2023; 19(1); 339 – 351

أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018- 2022م

ليلى سيد مصطفى أرباب

قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان

البريد الالكتروني: leila.syed@oiu.edu.sd

للاستشهاد بهذا المقال:–

ليلى سيد مصطفى أرباب، أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018– 2022م

، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj.v19i1.2959

المستخلص :

تناول البحث أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018- 2022م موضوع إعادة بناء دولة السودان ، في ظل التدخلات الخارجية، من خلال التطرق إلى الأزمة السودانية ، التي نتج عنها فشل في ارساء دعائم انتقال ديمقراطي سلمي مما أدى إلى صراعات في الدولة من عدة جبهات، ساهمت في تدخل العديد من الفواعل الدولية الأخرى.

أتى البحث لمحاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي هل الأزمة السياسية السودانية نتيجة غياب توافق وطني أم نتيجة للتدخل الخارجي ؟.

تناول البحث عدد من الفرضيات أهمها : ضعف الحكومة المركزية و تهميش المركز للاقاليم ادى الى التدخل الخارجي في الشأن السوداني كما هدف البحث إلى التعرف على الأزمة السودانية و الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة السودانية ومعرفة دور الحكومة المركزية اتجاه الأزمة السودانية والحلول المطروحة لمعالجتها والتعرف على التدخلات الدارجة في الأزمة السودانية والدور الذي تلعبه اتجاهها.

توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها : الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ظهور الأزمة السياسية في عدم الاستقرار بصفة عامة ترجع الى العامل الاقتصادي والسياسي و الامني و الاجتماعي ، وكذلك المحاولة لوضع دستور دائم في البلاد ، ومن ضمن أسباب الأزمة الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية وعلى كثرتها ، تعاني معظمها من مشاكل في هياكلها الداخلية و ليس لدى معظمها جماهير تعتمد عليها أو قواعد تسندها ، فهي لا تقدم طرح سياسي مقبول أو خطة مطروحة أو مشروع وطني متفق عليه ، أنما دائما ما تنظر لمصالحها فقط.

أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها العمل على اعداد دستور دائم للبلاد وكذلك التجهيز لانتخابات ديمقراطية من اجل حكومة ديمقراطية يختارها الشعب تحكم من خلال الدستور الدائم .والعمل لخلق ارضية مشتركة من خلال تسوية سياسية محلية يتم فيها التازل من الجميع للمصلحة العليا للدولة .

كلمات مفتاحية: التدخل الدولى ، السودان ، الاستقرار السياسي ، الفترة الانتقالية .

Abstract:

The research dealt with the impact of international intervention on political stability in Sudan An analytical vision of the transitional period 2018-2022 AD The issue of rebuilding the state of Sudan, in light of external interference, by addressing the Sudanese crisis, which resulted in failure to lay the foundations for a peaceful democratic transition, which led to Conflicts in the country on several fronts, which contributed to the intervention of many other international actors.

The research came to try to answer the following main question: Is the Sudanese political crisis a result of the absence of a national consensus, or a result of external interference?

The research dealt with a number of hypotheses, the most important of which are: the weakness of the central government and the marginalization of the center of the regions, which led to external interference in Sudanese affairs. Darija in the Sudanese crisis and the role it plays in its direction.

The research reached a number of results, the most important of which are: the main reasons behind the emergence of the political crisis in instability in general due to the economic, political, security and social factor, as well as the attempt to establish a permanent constitution in the country, and among the causes of the crisis are the political parties that are present in the political arena and their abundance Most of them suffer from problems in their internal structures, and most of them do not have masses to rely on or bases to support. They do not present an acceptable political proposition, proposed plan, or agreed upon national project, but always consider their own interests only.

The research recommended a number of recommendations, the most important of which is working on preparing a permanent constitution for the country, as well as preparing for democratic elections for a democratic government chosen by the people that governs through the permanent constitution. And working to create common ground through a local political settlement in which everyone relinquishes for the supreme interest of the state.

Keywords: international intervention, Sudan, political stability, transitional period.

المقدمة :

أدى فشل الحكومات السودانية المتعاقبة في التصدي للمفاعيل الخارجية ، ومعالجة القاعدة التي أرساها المستعمر على أساس التمزيق والتفتت والتبعية ، إلى تعرض الدولة لازمات إضافية هدد تراكمها استمرارها ووحدتها وسلامة أراضيها ، واستمر الفشل بالرغم من توفر ظروف مواتية ، لم يتم استثمارها للتخلص من آثار الاستعمار ، وترميم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة .

تعريف التدخل في شؤون الدول :

ورد في الأدبيات السياسية بأن التدخل هو ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة وهو تعريف لا يغطى الإشكالات التي تثار حول المفهوم كما أنه يحصر عملية القيام بمهمة التدخل في دولة واحدة في الوقت الذي يمكن أن تتم فيه العملية عن طريق مجموعة دولية تحت غطاء الامم المتحدة أو مجموعة إقليمية كحلف الناتو مثلا في محاولة منه لإضفاء نوع من الإحاطة بالمفهوم، وقام فينست بتعريف التدخل على أنه " الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى."

إن الأزمة السودانية أزمة طال أمدها و تعددت وكثرت آثارها ، كما أنها أزمة تعددت الأطراف الفاعلة فيها وتنوعت ما بين أطراف داخلية متسارعة ومشاجرة وأطراف خارجية مهتمة بالصراع وتزيد إدارته بحسب ما يخدم مصالحها واستراتيجياتها ، ومع تطور الدولة تطورت أيضا تعقيدات هذه الأزمة بدلا من تجاوزها.[1]

المشكلة الأساسية للأزمة السودانية هي تعقد وتشعب العناصر المكونة لها مما أدى إلى تعدد القراءات ، فهي مأساة المدنية و تكتلات طائفية وصراعات على السلطة ونفوذ السياسيين ، كما يمكن أن ينظر إليها على أنها حرب دينية و عرقية ، ولتعدد أسبابها ومظاهرها فتختلف تبع لذلك مسمياتها بحسب رؤية كل طرف وفي كل الحالات مرت بها مشكلات البلد من قضية داخلية بين الحكومة والمعارضة إلى بوابة للتدخل الا جنبي .

اسباب الأزمة السياسية السودانية :

خلقت الأحداث في السودان تأثيراً في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي والحياة العامة ، وظلت تنعكس آثارها على ما يحدث اليوم ، فلم تحظ هذه الدولة سوى بفترات قصيرة من الاستقرار ، ووسط حالات العنف السياسي تفاقمت الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، والفوضى الإدارية ، وتفشي الفساد .[2]

أدى ضعف الدولة السودانية ودور المفاعيل الخارجية إلى تموضع قطاعات واسعة من المواطنين في إطار بعدهم العرقي أو الطائفي أو القبلي للدفاع عن أنفسهم وتحقيق مصالحهم التي عجزت الدولة عن توفيرها لهم . والتوجه نحو إقامة نظام ديمقراطي يحترم الحريات العامة وحقوق الاقليات والمشاركة السياسية للجميع . كما تجلت الأزمة السياسية السودانية في الاتي :

أ – الانقلابات العسكرية والاحتكاك السياسي بين المدنيين والعسكريين:

وهذا مرده إلى جذور ارتبطت بفشل النخبة منذ فترة ما بعد الاستقلال في معالجة الخلافات السياسية فضلاً عن .ظاهرة التشقق في الاحزاب السودانية ، مما يثير القلاقل وعدم الاستقرار والاضطرابات بين مكوناتها وشرائحها المختلفة ، وهو ما قد يجلب تدخلات خارجية إقليمية أو دولية لذلك فالأزمة ليست حديثة أو ظاهرة معينة إنما هي اجتماع لعدد من الظواهر أو المشاكل التي انتجت الوضع المأزوم اليوم في السودان .

ب – أزمة الاحزاب السياسية:[1]

1 ولاء البحيري ادارة الازمة ، القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،العدد 38، ص8 .

2 منصور خالد النخب السياية وادمان الفشل ، الخرطوم ، الساق للنشر والتوزيعلا ، لا2003 ، ص15.

تتجلى معظم ازمة الاحزاب السياسية السودانية في الاتي :

1. القيادات طويلة الأجل.
2. الصراع على رئاسة الحزب
3. ظاهرة الانشقاقات فى الاحزاب السياسية السودانية .
4. احتكار عملية صنع القرار الحزبي.
5. ضعف قنوات التجنيد، التراخي في إعداد قيادات جديدة.
6. انعدام الديمقراطية الداخليةوالمؤسسية .
7. قومية الأحزاب السياسية .

ج – **أزمة الهوية:** لازالت أزمة الهوية مسيطرة على الوعي المجتمعي السوداني ، ويتم التعبير عنها أحياناً بشعور الأقليات القومية الجنوب والشرق والغرب بتلك الأزمة ، بينما الشمال والوسط يعيش في مأمن من هذا الجدل القائم ، إذ إنه يشعر بهوية ثقافية متميزة .

أدت الانقسامات المجتمعية على أسس اثنية وجهوية وثقافية الى الانهيار الاقتصادي الشامل فقبل الاستقلال كان الخلاف حول نمط الحكم في السودان ، هل يكون ديمقراطية نيابية على النمط البريطاني أم رئاسية على النمط الأميركي ؟ وبعد الاستقلال تم تعيل دستور الفترة الانتقالية للعمل به مؤقتا لحين إقرار دستور جديد ، ربما يقارب لنا التاريخ ما يحدث الآن في حكومة الفترة الانتقالية ، إذ توافق الدستور المؤقت على تكوين مجلس سيادة ليكون السلطة الدستورية العليا ، إذ سيطرت فكرة النظام التعددي على النقاش السياسي والثقافي للاعتقاد أنه الأنسب للسودان بتنوعه البشري والجغرافي والسياسي ، [2]

د– مشكلة المركز والاقاليم : وتعد سيطرة المركز على الأطراف في السودان في عدم التكافل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، هو دليل على فشل الدولة السودانية في إدارة الوحدة .

هـ – الأزمة الاقتصادية : تمثل العوامل الاقتصادية حلقة مهمة في استراتيجيات التدخل الأجنبي ومحركا أساسيا لتوجيه تلك السياسات والاستراتيجيات ، كما تعد المحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السّياسية على المستوى الدولي ، فالدوافع الاقتصادية غالبا ما تكون السّبب الرّئيس في قيام الحروب والتّدخل في شؤون الغير .

إن الحصول على الموارد وتأمينها بشكل مستدام يعد من الدوافع الرئيسة لتدخل القوى الأجنبية في الشّؤون الداخلية للدول ، بغية التّحكم في استغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول المتدّخلة وما من شك أنّ لكل دولة أجنبية متدخلة في شؤون الدول العربية لها مصالح اقتصادية حيوية متعدّدة تجعلها تحرص كل الحرص على تأمين هذه المصالح خاصة في ظل تنامي الصّراع بين الدول الكبرى حول المنافع الاقتصادية بحيث تجد كل دولة تبذل كل ما في وسعها لحماية مزيد من الموارد الاقتصادية الموجودة بتلك الدول، وقد ظهر هذا جليّا في أكثر من دولة شهدت تدخل أجنبيا في شؤنها الداخلية ، وخير مثال على ذلك هي دولة ليبيا التي أصبح يتصارع عليها كثير من الدول من أجل تحصيل أكبر قدر من المنافع والعوائد الاقتصادية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وتركيا ، وقد أصبح هذا الصّراع جليا ، بحيث أصبح لا يخفى على أحد حدّة الصراع بين تلك الدول على تأمين أكبر قدر من الثروات اللّيبية وبخاصة النفط الليبي .

1 مهندس أسامة بله ابراهيم، مقال (أزمة القيادة ومستقبل الأحزاب السياسية السودانية)، صحيفة الرأي العام،22 يناير 2004م، ص8.

2 محجوب محمد أحمد ، الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم ى، بدتار جامعة الخرطوم للنشر والتوزيع ، 1937 م ، ص25.

و تعد تجربة السودان الاقتصادية إحدى تجارب العالم الثالث الذي فشل منذ الخمسينيات والستينيات في وضع إطار مميز للتنمية ، ظلت سمته البارزة هي سوء الإدارة وتقشي الفساد والمحسوبية وغياب الشفافية والديمقراطية في بلد غني بالموارد الطبيعية ، وتبعت الظروف الداخلية ، المتغيرات الدولية إثر بروز الأزمات الاقتصادية العالمية ، وحدوث الكساد العالمي وتراكم الديون الخارجية ، وتزامن ازمة الركود الاقتصادي التضخمي الطويل ، وانفصال ، ثم بعد ذلك فرضت العقوبات الاقتصادية الأميركية على السودان منذ التسعينيات ، وتدهورت إثرها علاقات السودان مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية. [1]

فشلت محاولة تحريك الاقتصاد على حساب الأداء في القطاعين العالمي والنقدي ، ولذلك تعذر تحقيق أهداف البرامج الاصلاحية ، مما أدى الى تراجع الاستقرار في نظام سعر الصرف ، واستفحل اختلال توازن الاقتصاد الكلي والتدهور في أداء القطاعين المالي والنقدي ، فتعاظمت الضغوط على المطلب الكلي ، وارتفعت معدلات التضخم ومع التراجع في أداء العرض الكلي استفحل عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني .

الآن وبعد قيام الثورة ، أصبحت هناك حاجة لرؤية جديدة للتنمية ، مدعومة بتسهيلات المجتمع الدولي في إعفاء الديون وتقديم القروض ، وغيرها ، ولكن هذه التسهيلات تظل بحاجة إلى أرضية اقتصادية راسخة لم تتوفر في السودان بسبب النزاعات ، التي أحدثت تشوهات هيكلية في الاقتصاد أدت إلى اختلال التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي وانعكس على مجمل أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ، فتضافرت مع عدم الاستقرار السياسي ، وأدت إلى تراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، إذ لم يستفد السودان من موارده الطبيعية والبشرية واستغلالها في النمو الاقتصادي

و – أزمة الحركات المسلحة : تستمد الأزمة السودانية أهميتها وحساسيتها من أن الأبعاد الكلية للأزمة السودانية بدأ تأثيرها يظهر في ابعاد فرعية هي سمات الحركات المسلحة التي عرفها إقليم دارفور والتي عرفت تدويلا غير مسبوق ، ثم أن إقليم شرق السودان عرف بدوره حالة عدم استقرار لدرجة أن تكرار سيناريو دارفور أصبح غير مستبعد .

التدخل الدولى في الأزمة السياسية السودانية

لا تزال منطقة الشرق الالوسط تشهد كثير من الضغوطات التي تكون أحيانا في شكل تدخل مباشر من قبلّ الدول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها في المنطقة ولو كان ذلك بطرق غير شرعية فتفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية في تلك الدول قد مهد و ساعد كثيرا في التدخل الدولى في شؤون تلك الدول ، ويعد السودان من أكثر الدول العربية التي شهدت عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب التّدخل الدولي لإيجاد حل للأزمة ، ولكن زيادة التدخلات الأجنبية زادت الأمور تعقيداُ على ماهو عليه مما أدى الى إطالة أمد الازمة وفشلت الأطراف السياسية السودانية في إيجاد حلول عاجلة لهذه الأزمة الخطيرة ، الملاحظ أنه بدأ بعد نهاية الحرب الباردة كان هناك اتجاه نحو استغلال خيرات إفريقيا ، واستعمارها تحت رداء آخر بدات تتضح معالمه ، وقد اتخذ هذا نوع من الصراع الجديد بين القوى العظمى من أجل النفوذ والسيطرة على افريقيا ، وقد برز الدور الأمريكي في إفريقيا عموماً وفي السودان خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر ٢٠٠١ وارتداه عصر العولمة الأمريكية رداء العسكرة والأمن على الصعيد العالمي ، وهو ما أدى إلى تراجع دور القوى الاستعمارية السابقة من فرنسا وبريطانيا كما أن ظهور الصين والهند وبعض القوى الأسيوية الاخرى على

1 ابراهيم حسن احمد ، محمد على في السودان ، دراسة لاهداف الفتح التركي المصري (الخرطوم دار التاليف والترجمة والنشر د.ت) ص55.

الساحة السودانية قد أضفى على الصراع بعداً جديداً . فالصين على سبيل المثال لها مصالح نفطية واقتصادية واسعة في السودان وإفريقيا ، وهو ما يبرر توفيرها للدعم العسكري واللوجستي لكثير من النظم الإفريقية [1] .

الموقف الأمريكي تجاه السودان :

عند وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩ ، والسودان يمثل دولة عاصية وفقا للرؤية الأمريكية ، وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام االقائم في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية : انتهاك حقوق الإنسان ؛ حيث تطرح قضايا الرق ، والإكراه القسري ، و غياب الحرية الدينية .

اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب :

عندما فشلت الإدارة الأمريكية في تصور السودان على أنه دولة عاصية ، استلزم العمل على سياسة العزل والاحتواء ضدها ، ففي عام ١٩٩٣ تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية لارهاب ، وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول العربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان .

وفي أكتوبر ١٩٩٧ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان . وقد ازدادت العلاقات بين البلدين تعقيدا في أعقاب الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام ، حيث قامت واشنطن بشن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية في الخرطوم[2]. ومع ذلك يمكن أن وصف التحرك الأمريكي في مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاثة :

الاعتبار الأول : يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية ، ولاسيما تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس الأمريكي ، بالإضافة إلى دور االكنيسة المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل أنحاء السودان ، وبالفعل أصدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩ قرار يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد ، أو قرار التستر عليها ، واختطاف المواطنين لهذا الغرض ، ولعل مسارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية يعتبر مجددا عن هذا التوجه .

الاعتبار الثاني : ويشير إلى موقع السودان في الحرب الأمريكية على الإرهاب ، إذ ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي ؛ حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي .

الاعتبار الثالث : وهو ما شكل وحجم العلاقات خلال مرحلة ما قبل الإنقاذ عام ١٩٨٩. فقد لعبت أوروبا دورا بارزا في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ ذلك عن طريق المنظمات الكنسية السويد والدنمارك والترويج وبريطانيا وسويسرا)

ب – الموقف الأروبي : كما أن أوروبا شكلت الشريك التجاري الأول للسودان ، حيث كانت صادراته وارداته نتجه نحو أوروبا وتأتي منها ، وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط ، بيد أن العلاقات الأوروبية السودانية أصابها الوهن والتوتر منذ أيام نظام الإنقاذ عام ١٩٨٩ حيث توقف الحوار الأوروبي السوداني في العام الثاني مباشرة ؛ بسبب مزاعم خاصة بانتهاك السودان لحقوق الإنسان ، بيد أن الحوار السياسي بين أوروبا والسودان قد استوئنف مرة أخرى عام ١٩٩٩ ؛ حيث طرحت قضايا التسوية السلمية والديمقراطية التعددية ، بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة .

ويمكن أن نشير إلى عدد من المتغيرات دفعت باتجاه إعادة النظر في الموقف الأوروبي من السودان ، ومن ذلك التحول الولايات المتحدة كطرف فاعل في الشأن السوداني. توجه السودان شرقا نحو آسيا ، وإقامة شراكة اقتصادية مع بعض الدول الآسيوية ، من الهند والصين . مع وجود ضغوط من القوى العربية للعودة مرة أخرى للسودان ؛ من أجل الاستفادة من قطاعاته النفطية وموارده الطبيعية ،

1 د. حسن بكر ، ادارة الازمات الدولية بين النظرية والتطبيق (اسيوط جامعة اسيوط 2007) ص96

2 حمدي عبد الرحمن حسن ، التدخل الدولي في السودان واثره عربيا وافريقيا ،مجلة البيان، 2007 ، ص12

وبعيدا عن السياسة الأوروبية المشتركة فقد تبنت الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني ، فبريطانيا مثلا اتخذت موقفا موالي السودان ، باعتباره دولة راعية للإرهاب ، بيد أن دولا أخرى مثل الدول الاسكندنافية وإيطاليا استطاعت من خلال منتدى اصدقاء الإيجاد أن تمارس دورا فاعلا في الضغط على السودان للتوصل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد الأساسية في البلد.[1]

ج – مجلس الأمن: الملفت للنظر أن الأمم المتحدة وبضغوط أمريكية وأوروبية– قد أولت القضية السودانية اهتمام خاصا ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو أنه في غضون عشر سنوات (الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٦) صدر عن الأمين العام أو مجلس الأمن الدولي نحو خمسين قرارا أو تقريرا أمميا تهدف في مجملها إلى الضغط على الحكومة السودانية وتضييق الخناق عليها . ولعل من أبرز تلك القرارات ، والتي تقضي أو تكاد إلى تدويل الشأن السوداني . القرار 1551 لعام ٢٠٠٤ ، والذي أدان الحكومة السودانية ، وطالبها بتسوية أزمة دارفور ، كما أيد جهود الاتحاد الإفريقي لتعزيز بعثته الخاصة بالمراقبة في الإقليم . والملفت في هذا القرار أنه اعتبر الوضع في السودان بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين. القرار رقم 1706 الصادر في ٣١/٨/٢٠٠٦ ينص على نشر قوات دولية في دارفور ، ويدعو « حكومة الوحدة » السودانية للموافقة على القرار ، رغم أنه قرار غير قابل للتنفيذ عملي لرفض حكومة السودان نشر أي قوات والتعهد بمحاربتها . وعليه فإن القرار 1706 الذي يعكس الرؤية الأمريكية البريطانية يسعى إلى تفتيت السودان باسم الشرعية الدولية ،[2] وهو ما يعكس نفس التوجهات الاستعمارية السابقة ، فهل يكون الفصام عرى الوحدة الداخلية هو المدخل الذي تستخدمه القوى الغربية لإعادة استعمار السودان تحت غطاء من هذه القوى .

من إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية ، بما يحقق أهدافها ومصالحها .

الموقف الصيني من السودان : تعد السودان دولة نفطية واعدة ؛ إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات بوسيله وهي تنتج الحو . وطبقا لتقديرات منظمة (٥٠٠,٠٠٠) برميل يومي التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو (64 %) من إجمالي صادراتها النفطية عام ٢٠٠٤٠١ . وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام 1995 ، ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعا بدرجة كبيرة ، وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان ، تحركت الصين تسد الفراغ الذي تركته الشركات العربية برحيلها من البلاد ، ولا يخفى أن سياسة الصين النفطية تجاه السودان تحقق مبدأ المصالح المتبادلة . ولكي تحافظ الصين على تلك المكاسب .

في السودان حاولت دائم تخفيف الضغوط الغربية على السودان .. وترى الصين أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي .[3]

المبادرات المبذولة لاصلاح مسار الانتقال الديمقراطي :

كل الممارسات الحزبية تدل على ضعف التزام الأحزاب السياسية بالنهج الديمقراطي السليم ، وبقلة صبرها على مفارقة كراسي الحكم ولو أتى ذلك الذهاب النظام الديمقراطي نفسه .

اصبح من الصعب تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي لا يحمل بين طياته مأسي الماضي و من خلال التجارب الديمقراطية التى مر بها السودان يتضح أن الديمقراطية التوافقية قد تكون هي الحل الامثل لازمة الحكم إلا أن ذلك لا يضمن نجاح التجربة الديمقراطية مرة أخري في السودان ولو تم نشر الثقافة الديمقراطية بين قطاعات المجتمع المختلفة ، لأن الحكومات السابقة قد سعت إلى تعميق الهوة مما أدى الى الانشقاق داخل الأحزاب السياسية .

1 سامية محمود مصطفى ، الصراع في دارفور الأزمة و الأفق المستقلية " القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2004 م ، ص11

2 محمد حسن طنون ، قصة المؤامرة الاريترية على السودان ، المجتمع ،2002 ، ص26.

3 Abdullah Dawood , New Scramble for Africa , Al - Jazeerah , July 21 , 2005 . 39

أن الديمقراطية الحقة تتطلب الثقة الكاملة بين جميع الاطراف حيث أن نتائج الانتقال الديمقراطي عادة ما تصاحبها مسألة انعدام الثقة المتبادلة إضافة إلى حساسية قضايا الهوية والدين والذي بدوره سينعكس في تقويض الديمقراطية .

طرحت بعد 25 أكتوبر 2022م ، العديد من المبادرات لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السودانيين لكنها لم تسفر عن أي حلول وكأن الأزمة السياسية في السودان عصية على الحل وبالإضافة إلى مبادرة " إيغاد " طرحت منذ بداية الأزمة مبادرات أخرى إلا أنها لم تعد تذكر حاليا منها مبادرة " الجبهة الثورية (حركات مسلحة موقعة على اتفاق سلام) ومبادرة " مدراء الجامعات السودانية " و مبادرة دولة جنوب السودان " و " خارطة الطريق لحزب الأمة القومي أبرز مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم سابقا) .[1]

، ومبادرة " بناء أهل السودان ولكن لم تحدث هذه المبادرات تغيير على الأرض ، وفق المراقبين ، ولم تستطع بعد فتح الطريق الي حوار بين القوى السياسية والمدنية أو بين المدنيين والعسكر الا ن هنالك مبادرات جديدة إقليمية ومحلية فاعلة مثل المبادرة المصرية لحل الأزمة السياسية في السودات وكذلك المبادرة الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية " إيغاد " وهي المبادرة الأكبر ذات الدعم الدولي إلا أنها واجهت تحديات داخلية . وانطلقت عملية الحوار المباشر برعاية أممية إفريقية في 8 يونيو ، لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد ،فكان ان تم التوقيع على الاتفاق الاطاري .

الملاحظ أن المبادرة وجدت استجابة من بعض القوى السياسية والمدنية حتى قوى إعلان الحرية والتغير . يرى المحلول السياسيون ، أن " أي مبادرة وطنية لا تعمل على تشكيل اصطفاف وطني بعيدا من المزايدات والاقصاء لن يكتب لها النجاح فأي مبادرة لا تقف على مسافة واحدة من جميع القوى المدنية والسياسية ، وتمتلك دراية بمنهجية ادارة حوار شفاف لن تحقق اي نتائج.

التحديات التي تواجه المبادرات الوطنية لاصلاح مسار الانتقال الديمقراطي في السودان :-

لكي تنجح المبادرات وينجح الحوار لابد من تهيئة البيئة المناسبة لذلك ،من خلال تهيئة كل مكونات الشعب السوداني (الاحزاب السياسية ، منظمات المجتمع الوطني) بنشر ثقافة السلام والتعايش السلمي ونبذ الحرب وبث الروح الوطنية والتركيز على المصالح العليا للدولة وخلق ارضية مشتركة لاطراف الحوار الوطني ،والتقليل من حدة التوترات ورواسب الماضي ، والتركيز على أهمية الامن الوطني ، والبحث عن حلول لقضايا وأزمات السودان داخليا دون الاعتماد على الخارج ، حتى تكون هناك بيئة معافاة وسليمة تشكل مدخل وأرضية قوية تنعكس ايجابا على الحوار والوطني ومخرجاته .

اهم المعوقات التي تواجة المبادرات الوطنية :[2]

1- تبادل الثقة :

و أصبحت أزمة الثقة أكبر تحدي ومعوق لنجاح المبادرات الوطنية في السودان ، فمنذ فترة ما قبل الاستقلال أصبحت هذه الصفة ملازمة لساسة السودان .

2- بيئة ومناخ المبادرة والحوار :

إن الوضع السياسي المأزوم والمتوتر وغير المستقر لن يؤدي الي حوار وطني موضوعي ناجح بل سيؤثر سلبا بكل تأكيد على مجريات ومكونات ومخرجات الحوار وبالتالي لابد من وضع هذه النقطة المحورية قيد النظر والتنفيذ ،لأنها تعتبر المدخل السليم والقوي والبداية الصحيحة لاجراء الحوار الوطني ،فبدونها ستكون مخرجات الحوار ضعيفة ولا تخدم الغرض الذي أجري من أجله الحوار والمبادرة. .

3- الروح والحس الوطني :

1 محمد المحجوب ، مالات الازمة السياسية السودانية ، الخرطوم ، الميادين ، 2022، ص3

2 خالد الفكي ، ازمة السودان ، تركيا ، موقع الانضاول التركي 2022م، ص2

أصبحت مسألة الروح الوطنية والولاء للوطن لدى كثير من شرائح الشعب السوداني متدنية الي حد كبير ، فأصبحت المصلحة الخاصة والحزبية والقبلية هي الباعث الاساسي والدافع المحوري للمشاركة السياسية[1] ،بل تكونت أحزابا ومنظمات شعارها تحقيق مصالح خاصة، فهؤلاء يدخلون الحوار باعتباره محفلا للمحاصصة وكسب المغانم المالية ومواقع السلطة ، ومن ثم ينحرف الحوار عن غاياته الاساسية ، ويبدو هذا واضحا في معظم الحوارات والمفاوضات في الفترة الاخيرة مما أدي الى دخول عدد كبير من المعارضيين الي صف الحكومة والمواقع والحقائب الوزارية حتى تضخم دولاب الدولة .

3– عدد ونوع المشاركين في المبادرة الوطنية:

هذه واحدة من التحديات والتعقيدات الصعبة التي تؤثر على الحوار ،فهل يشارك في الحوار الاحزاب السياسية وحدها، وعدد هذه الاحزاب تقريبا أكثر من مائة حزب ، مع العلم بأن معظم هذه الاحزاب تابعة أو مصنوعة ، أم ستشارك النقابات ومنظمات المجتمع المدني ، أم القبائل التي أصبحت فاعلا اساسيا في الساحة السياسية ، ام الادارة الاهلية أم الاكاديميين ، ام الحركات المسلحة ، وماهي النسب التي سوف تشارك بها هذه المكونات في الحوار الوطني .وقد ظهر هذا التعقيد عندما تعثرت مجريات الحوار ورفضت بعض الكيانات المشاركة .

الملاحظ أن القضايا التي واجهت الفترة الانتقالية وقد انحصرت في ثلاث قضايا رئيسية ضمت في داخلها محاور وتقسيمات شتى وهي كالاتي :-

1– قضية الحكم والنظام السياسي :

وقد تمثلت هذه القضية في الصراع حول الوثيقة الدستورية وماهيتها والية تنفيذها وطبيعة الدولة وعلاقات السودان الخارجية وأولوياتها .

2– قضية التنمية الاقتصادية :

لقد ظلت قضية التنمية الاقتصادية في البلاد وتوزيع الثروة وبناء اقتصاد متكامل من التحديات الرئيسية التي واجهت الحكومات المتعاقبة ، فالاستعمار ومن خلال تكوينه للدولة السودانية الحديثة والتي ضمت جزئيات اثنية متنافرة في دولة مترامية الاطراف يصعب السيطرة عليها مركزيا ، ركز التنمية الاقتصادية في الوسط .بالتالي كان البحث عن أسس تنمية متوازنة للمناطق الطرفية تحديا اقتصاديا لأنظمة الحكم منذ 1956م ، بالاضافة الي العمل على التأسيس لاقتصاد متكامل وتحديث الهياكل الاقتصادية الموروثة.[2]

3– قضية الهوية والقومية :

حول الهوية الاجتماعية القومية فان قضايا هذا المحور ترتبط بضرورة أن تتبنى النخب الحاكمة سياسات تساعد في تشكيل وتأسيس الامة السودانية أي أن تعمل على تذويب الهويات الصغرى العرقية والمذهبية في الهوية الجامعة .

رؤية استراتيجة لتعزيز الاستقرار السياسي في السودان

1 د ادم محمد أحمد عبدالله ، الحوار الوطني في السودان (الاهمية والمعوقات) ، ورقة مقدمة لمؤتمر الجمعية السودانية للعلوم السياسية ،ص 136..
2 صلاح خليل ، ابعاد مختلفة للازمة في السودان ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2022م ، ص5.

رغم تطور ازمة المشهد السياسي والأمني في السودان ورغم كثرة التّحديات المتعدّدة الجوانب التي يعيشها لابد أن يكون هنالك مخرجا لما تشهده البلاد فهناك بعض الحلول أمام الأطراف السياسة المتنازعة التي تمكنههم من اعادة بناء الثقة بين الجميع وفقا لميثاق سياسيي ودستوري جديد يخدم المصلحة العليا للدولة .، وفيمايلي نقدّم بعض هذه الحلول :

1- العمل و الترتيب لتهيئة البيئة الملائمة للانتخابات لسد الفراغ الدستوري الذي أدّى إلى الازمة الديمقراطية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل قطع الطريق أمام الدول الأجنبية التي باتت أطماعها في السودان تزداد يوما بعد يوم ، ولا شك أنّ الخاسر الأكبر ممّا يحدث هو الشّعب الذي عانى كثيرا من الفراغ الدستوري وترهل المؤسّسات الأمنية والسياسية ، فالشّعب السوداني أصبح اليوم ينشد الاستقرار السياسي والأمني أكثر من الاستقرار الاقتصادي لشدّة ما عاناه .

2- الاهتنمام بالمبادرات الوطنية والمحلية وجعل الازمة االسودانية مشكلة داخلية تحل في الداخل ، فيجب على الاطراف المتنازعة على السّلطة جعل الخلافات السياسية شأنا داخليا ومنع الدول الأجنبية من التدخل في إيجاد حل لهذه الأزمة خاصة أنّه تبيّن من خلال الواقع تضارب آراء الدول المتدخلة في الشّأن السوداني بخصوص الحلول ، هذا إن لم يكن التّدخل في حد ذاته سببا في تعثر مبادرات الصُّلح والسّلام بين السودانيين أنفسهم .فلن تحل هذه الأزمة إلاّ إذا التف االسودانيون حول طاولة النقاش وبحثوا بجد وحزم عن الحلول الناجعة للخروج من الأزمة السياسية التي طال امدها .[1]

3- تكثيف التّعاون مع دول الجوار أكثر من غيرها : فناك تقارب كبير مع وجود صلات وثيقة مع تلك الدول من حيث القدرات الاقتصادية والامنية والاجتماعية والسياسية ولذلك فإنّ ضرورة التّعاون مع دول الجوار لحل الازمة السودانية يعد الاهم من منطق المصالح الإقليمية المشتركة فهو أفضل بكثير من التّعاون مع الدول الأجنبية والتي لاتربطها حدود جغرافية أو دينية مع السودان .

4- تقديم المصالح العليا على المصالح الضيّقة والمحدودة بين الاطراف السياسية المتنازعة في السودان .فبالتفكير في المصالح القومية للبلد- لن تتجرأّ بعض الأطراف السياسية السودانية للاستنجاد بالدول الأجنبية لحل الأزمة السودانية مع العلم أنّ الدول الأجنبية هي من تسبّبت في هذه الأزمة كما أسلفنا ، ولذلك يجب نبذ الخلافات الفردية والجماعية بين الأطراف المتنازعة في السودان وتقديم المصالح العليا لحماية البلد من الأطماع الخارجية، ، ولو حصل أن اتفق السودانيون على تقديم المصالح العليا للبلد فهذا يعد بداية حل الأزمة االسودانية .[2]

الخاتمة :

1 اسماعيل محمد علي ، الازمة السودانية لم تراوح مكانها وقلق اممي لغياب الحل السياسي (صحيفة الاندبيندنت الالكترونية ، 2022م

22 هاني محمود موسى ، ازمة الدولة في العالم البعربي ، تونس ، 2018 ، ص55

إن ظاهرة التدخل الدولي تعتبر من العوامل التي قد تعيق أو تقلل من تمتع دولة بسيادتها حيث أنه يقلل من قدرة الدولة بحق تقرير المصير الى حد ما، عند حدوث نزاع فيها . فأهمية السيادة بالنسبة للدولة تعتبر أهم خاصية من الخصائص المميزة لها والتي إذا فقدتها تكون قد فقدت كيانها ومن المعروف أنّ التّدخل الأجنبي في الشؤن الداخلية له عدة تداعيات تداعيات على الاستقرار السياسية وكذلك على الأمن القومي خاصة في الدول التي عرفت أحداث الربيع العربي وبغض النّظر عن الأسباب الداعية للتّدخل في شؤون الدول العربية فإنّ المقصد هو واحد هو الحصول على خيرات الدول المتدخل فيها وإضعاف الوحدة العربية حتّى تصبح الدول العربية غير قادرة على مواجهة التّحديات التي تتعرّض لها كل دول على حدة وحتّى تصبح مسأل الأمن والدفاع عسيرة جدا من حيث التّطبيق ، وهذه أحد أسرار ومقاصد التّدخل الأجنبي في الدول العربية وإن لم يتم الإعلان عن ذلك صراحة .

وإذا ألقينا نظرة على واقع الأمن القومي في الدول العربية نجد أنّ أغلب البلدان العربية ما انفكّت تعاني من عدّة مشكلات أمنية وسياسية واقتصادية نتيجة تصاعد وتيرة الخلاف والشقاق بين المسؤولين السياسيين ، وهذا ما حرصت على تنفيذه الدول المناوئة للمصالح العليا للبلدان العربية ، ونقصد بذلك الدول الأجنبية المتدخلة في شؤون الدول العربية ، ولا تزال سياسة فرّق تسد تعمل عملها في أغلب الدول العربية .

إنّ المتمعن فيما يحدث في الازمة السودانية خاصة بعد إسقاط نظام البشير يدرك لا محالة أنّ الدول الأجنبية لا تدّخر وسعا لجعل السودان ساحة للاقتتال الطائفي ومرتع خصب لتجدد المشاكل الداخلية ، فالخاسر الأكبر إذن من التدخل الأجنبي في السودان هو الشّعب السوداني الذي بات ينشد الأمن والأمان نتيجة ما عاناه خلال السنوات التي مضت ، فالصورة القاتمة التي شضها السودانيون تؤكّد بما لا يدع مجال للشّك أنّ الحل في السودان يجب أن يكون داخليا وأن يتمّ بين السودانيين أنفسهم أمّا بدون ذلك فيمكن القول إنّ السودان سيظل ساحة لتأجيج الصّراعات السياسية ، وقد يفضي ذلك إلى تأخير عملية السّلام والبناء فيه إلى أجل غير مسمّى .

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

1- ادى فشل الحكومات السودانية المتعاقبة في التصدي للتدخلات السياسية الخارجية كذلك في معالجة القاعدة التي ورثها المستعمر على اساس التمزيق والتفتيت والتبعية .

2- طال امد الازمة السودانية على الرغم من توفر الكثير من الفرص والظروف المواتية التي لم تستثمر للتخلص من آثار الاستعمار ، وفي ترميم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة .

3- تكمن جذور الازمة السودنية بصفة عامة في عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي والامني والاجتماعي وعدم وضع دستور دائم للبلاد .

4- ادى التدخل الدولى في الازمة السياسية السودانية في كثير من الاحيان لتعقيد المشكلة أكثر من الاسهام في حلها لان المجتمع الدولي وان توافرت لديه حسن النية فليس لديه فكرة عن طبيعة وخصائص المجتمع السوداني .

5- المنهج والاسلوب المتبع في التعامل مع الازمة السودانية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ استقلال السودان ادى الى تحويل لازمة من ازمة داخلية الى ازمة ذات طابع دولى تستغلها القوى الخارجية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة .

6- هشاشة تجربة المرحلة الانتقالية في السودان اتت نتيجة لانقسام ائتلاف المكون المدني وقيام ائتلافات موازية واستمرار الخلاف بين شركاء الحكم مما ادى الى تدخل الوسطات الاقليمية والدولية .

7- ادى التخل الخارجي في الازمة السودانية الى فشل الكثير من المبادرات الوطنية والمفاوضات المحلية التي تسعى لحل الازمة

8- غياب الدستور الدائم للدولة السودانية ساعد في اطالة امد الازمة السياسية السودانية .

اهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة :-

1- لمنع التدخل الاجنبي قي الشؤون الداخلية للسودان ،لابد من أن تكون هناك ثوابت وطنية مرتبطة بالمصالح الاستراتيجية العليا للدولة وأمنها القومي والوحدة الوطنية والاندماج القومي متفق عليها من كل مكونات الشعب السوداني لكي تشكل أرضية مشتركة تمحور دعامة اساسية لتصحيح مسار واستمرارية المرحلة الانتقالية وبالتالي الوصول الى الحكم الديمقراطي المنشود .

2- العمل لتهيئة البيئة الملائمة في المرحلة التي تسبق مرحلة الانتخابات المزعم عقدها من خلال الالة الاعلامية لكل مكونات المجتمع السوداني وذلك من أجل التهيئة النفسية والذهنية مع نسيان رواسب ومرارات الماضي .

3- الاتفاق والتوافق على حل كل المشكلات والقضايا الخاصة بالسودان داخليا دون اللجوء الي المجتمع الدولي والتدخل الخارجي

4- لابد من الاهتمام بالمبادرات الوطنية والمحلية وان يشمل الحوار كل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقات الخارجية وغيرها بحيث يكون كل ذلك وفق حاضنة محلية بعيدا عن التدخل الخارجي واجنداته .

5- الابتعاد والتحرر من قيود الحزبية والطائفية والقبيلة والجهوية الضيقة ووضع المصالح العليا للدولة في المقام الاول والعمل على تحقيقها بصدق وتفاني واخلاص النية .

6- بث روح وثقافة السلام والتعايش السلمي والروح الوطنية من خلال الالة الاعلامية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل الحوار المجتمعي .

7- الاهتمام بوضع دستور دائم يستوعب كل التباين والاختلافات الخاصة بمكونات الشعب السوداني و الذي ينظم طبيعة الممارسة والعلاقة بين السلطات وتحديد النظام السياسي الملائم للسودان.

8- اصلاح الاحزاب السياسية لانها تمثل رأس الرمح في عملية الحوار الوطني والتحول الديمقراطي .

10 – مراجعة قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية

11- معالجة أزمة الثقة بين المكونات السياسية والتاريخية لكي تكون مدخلا صحيحا لعملية الحوار والتحول الديمقراطي .

المراجع والمصادر

1. ولاء البحيري ادارة الازمة ، بالقاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،العدد 38..
2. منصور خالد النخب السياية وادمان الفشل ، الخرطوم ، الساق للنشر والتوزيع، 2003 ، .
3. مهندس أسامة بله ابراهيم، مقال (أزمة القيادة ومستقبل الأحزاب السياسية السودانية)، صحيفة الرأي العام،22 يناير 2004م.
4. محجوب محمد أحمد ، الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم ى، بدتار جامعة الخرطوم للنشر والتوزيع ، 1937 م .
5. براهيم حسن احمد ، محمد على في السودان ، دراسة لاهداف الفتح التركي المصري (الخرطوم دار التاليف والترجمة والنشر د.ت) .
6. د. حسن بكر ، ادارة الازمات الدولية بين النظرية والتطبيق (اسيوط جامعة اسيوط 2007) .
7. حمدي عبد الرحمن حسن ، التدخل الدولي في السودان واثره عربيا وافريقيا ،مجلة البيان، 2007 .
8. سامية محمود مصطفى ، الصراع في دارفور الأزمة و الأفق المستقلية " القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2004 م .
9. محمد حسن طنون ، قصة المؤامرة الاريترية على السودان ، المجتمع ،2002 .
10. محمد المحجوب ، مالات الازمة السياسية السودانية ، الخرطوم ، الميادين ، 2022.
11. خالد الفكي ، ازمة السودان ، تركيا ، موقع الانضاول التركي 2022م، ص2
12. د ادم محمد أحمد عبدالله ، الحوار الوطني في السودان (الاهمية والمعوقات) ، ورقة مقدمة لمؤتمر الجمعية السودانية للعلوم السياسية .

13.صلاح خليل ، ابعاد مختلفة للازمة في السودان ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2022م .
14.اسماعيل محمد علي ، الازمة السودانية لم تراوح مكانها وقلق اممي لغياب الحل السياسي (صحيفة الاندبيندنت الالكترونية ، 2022م
15.هاني محمود موسى ، ازمة الدولة في العالم البعربي ، تونس ، 2018 .
16. Abdullah Dawood , New Scramble for Africa , Al - Jazeerah , July 21 , 2005. 39